الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

الاربعاء 01 ذو القعدة 1422 هـ 16 يناير 2002 العدد 8450

بريد طباعة

وزير التجارة الداخلية المصري: خفض قيمة الجنيه المصري لزيادة وتسريع حركة الصادرات

د. حسن خضر لـ«الشرق الأوسط»: السعودية تستثمر في 533 مشروعا بمصر تصل قيمتها إلى 17 مليار جنيه

الرياض: ماهر عباس
ابدى وزير التموين والتجارة الداخلية في مصر الدكتور حسن خضر استعداد بلاده لقيام مشاريع مشتركة مع السعودية في مجالات الغاز والبتروكيماويات ومشروع سكك الحديد الذي تخطط الحكومة السعودية لتنفيذه بتكلفة تصل الى 10 مليارات ريال (2.6 مليار دولار).

ووصف الوزير خضر في حديث لـ«الشرق الأوسط» أجرى معه خلال زيارته الاخيرة الى السعودية، أن المملكة تمثل أكبر شريك تجاري عربي في الاستثمارات بمصر في أكثر من 533 مشروعاً صناعياً وزراعياً وعقارياً وسياحياً تصل قيمة رؤوس أموالها أكثر من 17 مليار جنيه مصري نسبة نصيب الجانب السعودي منها تزيد عن 38 في المائة كأكبر دولة عربية تملك استثمارات في مصر.

وأكد أن خفض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأميركي كان مطلباً أساسياً من شأنه تسريع حركة الصادرات وترشيد عمليات الاستيراد.

* كيف تشرحون لنا نتائج زيارتكم الأخيرة الى السعودية، التي رافقكم خلالها 20 من رجال الأعمال؟

ـ تشرفنا بلقاء خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ونقلت لهما في المقابلتين تقدير الرئيس حسني مبارك وتحيته لهما. واطلعناهما على الخطوات التي قطعناها في مباحثاتنا بالرياض والمقابلتين من القيادة السعودية، تكريم للوفد الاقتصادي المصري وتأكيد عمق العلاقات بين البلدين، وهذا راجع للعلاقات المتميزة بين القيادتين السعودية والمصرية. وكان نجاح الوفد المصري قد برز في قرار الأمير عبد الله بالأمر باعادة العمل بنظام التأشيرة الخاصة برجال الاعمال الذي كان معمولاً به وتمنح لهم تأشيرة بزيارات متعددة لمدة 6 أشهر، واللقاء توج مباحثاتنا واجتماعاتنا في المملكة مع رجال الاعمال والمسؤولين ودفع العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمار المشترك بين بلدينا. فالمملكة أكبر شريك عربي في الاستثمارات بمصر في أكثر من 553 مشروعاً متنوعاً ما بين الصناعية والسياحية والزراعية والعقارية. ويصل رأس مالها إلى اكثر من 17 مليار جنيه تزيد النسبة السعودية فيها عن 38 في المائة كأكبر دولة عربية لها استثمارات بمصر.

* ما هي أهم المناقشات التي دارت بينكم وبين المسؤولين ورجال الأعمال السعوديين؟ ـ يكفي القول إن نتائج حواراتنا ومناقشاتنا توجت بالتوقيع على مذكرة التعاون التي ترسخ مسيرة التعاون وتطورها بين رجال الأعمال بالبلدين وتعمل على زيادة التبادل التجاري والصادرات والاستثمارات المشتركة في المجالات المختلفة. وما ميز جولتنا الشفافية الكبيرة التي طرحت خلالها بأمانة كافة الأمور التي تعيق هذه المسيرة والعمل على إزالة أي عائق يعترضها. وهذا يأتي مع توجيهات القيادة في بلدنا لدفع العمل العربي المشترك.

*** ما هو مؤشر تغير سعر الجنيه مقابل الدولار، وأثر ذلك على حركة الصادرات والاستيراد؟ ـ دعنا نناقش سعر الصرف حسب التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي الذي يظهر ان هناك 28 دولة خفضت من قيمة عملتها، فالتخفيض الأخير كان شيئاً مطلوباً واساسياً وهذا التغير سيزيد من سرعة حركة الصادرات كهدف نسعى إليه، كما سيرشد من عملية الاستيراد. والصورة كما أبرزها صندوق النقد ان مصر من بين اقل الدول في قيمة تخفيض العملة كما جاء في التقرير الأخير.**

*** لكن التغيير الأخير أوضح أن هناك صورة ما حول استقرار السعر؟ ـ وضع سعر صرف مستقر هو الهدف فلا توجد عملة ستظل في سعرها دون تغيير 10 سنوات مثلاً، وما حدث لدينا اخيرا من تخفيض للعملة سيكون له انعكاس إيجابي على الصادرات وهذا هدف مهم نسعى لتحقيقه ونعمل على دعمه. والوصول إلى سعر مستقر للصرف هدفنا منه وضع سعر مركزي مرن والتحرك في إطاره بنسبة 3 في المائة صعوداً وهبوطاً.**

*** كيف سيتم ذلك؟ ـ باستخدام كافة آليات البنك المركزي المعروفة في السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني وغيرها من الآليات التي من شأنها إعادة التوازن والاستقرار لسعر الصرف والاقتراب من السوق وهذا يعطي ميزة وقوة للاقتصاد المصري.**

فالاقتصاد المصري يمتلك عناصر والقوة فيه واضحة وظاهرة للغاية، وتخفيض العملة جاء ليعكس أيضاً القيمة للجنيه المصري في ظل هذه المتغيرات وليضع سياسة مستقرة لسعر الصرف، فالصورة اليوم أنك تتحدث عن سعر صرف مستقر. والرئيس مبارك حرص في التعديلات الاقتصادية الأخيرة على أن يجعل استقلالية البنك المركزي مؤكدة ليجعل السياسة النقدية يقوم بها البنك المركزي بعد الاتفاق على الأهداف العامة مع الحكومة والسياسة المالية التي تسير عليها، وكل هذا من شأنه مزيد من تقوية الاقتصاد المصري، والتعديلات الأخيرة تعمل على تحقيق المزيد لدفعه للأمام حيث انه ينمو بمعدل 5 في المائة سنوياً ولفترة طويلة ونسبة التضخم فيه اقل من 2.5 في المائة ونسبة العجز في الموازنة منخفض للغاية ووصلت في وقت من الأوقات إلى اقل من 1 في المائة وهذه العناصر الأساسية تبرز قوة الاقتصاد المصري وتبرز انه قوي ومتين وان التعديلات الأخيرة من شأنها إحداث المزيد من القوة.

=

مشاركة Tweet Like 0

بريد طباعة